الأمم المتحدة

A/CONF.207/7/Add.1

Distr.: General
11 January 2005
Arabic
Original: English

الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس
١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال
الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

موجزات حلقات المناقشة

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

حلقة المناقشة الأولى

جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

(الاثنين، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠)

موجز للمناقشة أعده الرئيسان

١ - ناقشت حلقة المناقشة الأولى موضوع جوانب الضعف البيئي التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترأس حلقة المناقشة تاغالوا توالا تاغالوا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة في ساموا، و ماريان هوبز، وزيرة البيئة ونائبة وزير الخارجية والتجارة (المساعدة الإنمائية الرسمية) في نيوزيلندا، وأدار المناقشة كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعضاء حلقة المناقشة الأربعة هم: راجيندرا ك. باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتيوفيلوس فرغيسون جون، وزير التنمية الطبيعية، والبيئة والإسكان في سانت لوسيا، وسالفانو برسينيو، مدير الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وكينريك ليسلي، مدير مركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية.

110105 110105 05-20402 (A)
0520402

٢ - وأعرب كافة المشاركين في حلقة المناقشة وكافة المتحدثين عن عميق تعاطفهم مع الحكومات والشعوب المتضررة من الزلزال وأمواج تسونامي في المحيط الهندي التي أودت بحياة ١٦٠ ٠٠٠ شخص وأسفرت عن تدمير واسع النطاق لسبل العيش والمساكن في ١٣ بلدا في قارتين. وفي هذا الصدد، تليت في الاجتماع رسالة من رئيس ملديف، مأمون عبد القيوم، يدعو فيها إلى الوحدة والشراكة العالمية لإحداث آلية تعالج الفواجع البيئية مستقبلا. (انظر المرفق).

٣ - وأثارت عروض المشاركين في حلقة المناقشة حوارا تفاعليا مع الرئيسين ومع ما يزيد على ٢٠ متحدثا من الحضور، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي غيرها. ويجري تقديم توصيات المناقشة إلى اجتماعات الموائد المستديرة الرفيعة المستوى لإجراء حوار حكومي دولي بشأن التدابير العملية للنهوض بخطة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي أدرجت في تقرير الاجتماع الدولي.

٤ - وركزت المناقشات على تقييم وتعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدارة جوانب ضعفها البيئي وبناء قدرتها على التكيف في مجالات محددة منها: التكيف مع تغير المناخ، والتأهب وتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، وتعزيز استراتيجيات الإدارة المتكاملة للنفايات وتطوير موارد الطاقة المتجددة. ويمكن جمع المسائل التي أثيرت والتوصيات المقدمة في ثلاث فئات رئيسية، على النحو المبين أدناه، إلى جانب إجراءات لمواصلة النظر فيها.

جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وإن كانت تتباين في عدة جوانب، فإنها تجمعها عدة خصائص مشتركة. فالحجم الطبيعي المحدود، والكثافة السكانية العالية، وضعف الهياكل الأساسية وقلة الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه العذبة، ليست لها فحسب آثار جيوفيزيائية، بل لها أيضا آثار اقتصادية واجتماعية تتفاقم بفعل تقلب المناخ وأحوال الطقس الحادة. ويواجه سكان السواحل في كافة البلدان ذات الأراضي المنخفضة مخاطر ارتفاع مستوى البحر، والأعاصير والفيضانات وأمواج تسونامي، غير أنه في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتعاظم هذه الأخطار وليس ثمة حيز كاف أو مجال لنقل السكان المتضررين أو توفير وسائل عيش بديلة.

٦ - كما تواجه الخصائص الفريدة للنظم الإيكولوجية الجزرية، بما فيها مصائد الأسماك، والشعاب المرجانية، والمنغروف، أخطارا ناشئة عن تغيرات المناخ، والكوارث الطبيعية والنمو الاقتصادي غير الخاضع للتخطيط. وهذا ما يحتمل أن تكون له آثار على القطاعات الاقتصادية من قبيل السياحة والزراعة وكذا على الأمن الغذائي والتغذية. ومن الشواغل

الخاصة في منطقة البحر الكاريبي خطر البراكين تحت سطح المياه على مقربة من غرينادا وكذلك تعرض المنطقة للأعاصير طيلة ستة أشهر من السنة.

٧ - كما أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بصفة خاصة لخطر تسرب النفط بسبب قربها من طرق الشحن التي تسلكها ناقلات النفط الكبيرة والسفن الأخرى. وأبرزت الرأس الأخضر وجزر القمر هذا المشكل بصفة خاصة. وتشكل تصريفات سفن الجولات البحرية خطرا يتهدد الشواطئ والمناطق البحرية وكذا النظم الإيكولوجية الهشة والشعاب المرجانية.

التكيف مع حالة الضعف

٨ - أكد معظم المشاركين أن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ليس فقط مسألة بيئية بل إن لها آثارا اجتماعية واقتصادية ضخمة، على نحو ما تبين من الآثار المدمرة الناجمة عن العديد من الكوارث الطبيعية التي حدثت في العالم النامي، بما فيها أمواج تسونامي الأخيرة في شرق آسيا. وفي الوقت ذاته، فإن خطر تغير المناخ ليس خطرا جيوفيزيائيا فحسب، بل إنه يطرح مخاطر جسيمة تحدق بالاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - إن التكيف مع الضعف البيئي وتغير المناخ أمر حيوي، بل إنه سيفرض خيارات ومعاوضات صعبة في مجال وضع السياسات، بما فيها مثلا، مواصلة التنمية الساحلية المكثفة أو إمكانية تحديدها أو تقييدها. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية لا توجد ثمة أراض خلفية ولا يمكن تفادي الساحل. ويتحدد الاختيار في البقاء في الجزيرة/الحلقة المرجانية أو عدم البقاء فيه.

١٠ - بل إنه حتى في الوقت الذي تتزايد فيه الأخطار الطبيعية، يتزايد الضعف أيضا بسبب ارتفاع مستويات الفقر والتحضر العشوائي والتدهور البيئي. وكما لاحظ أحد المتحدثين فإن ''الأخطار الطبيعية لا مناص منها، غير أن الكوارث ليس قدرا محتوما''. وينبغي النظر في مسائل دور إزالة الأشجار واستخدام الأراضي في تعريض الدول الجزرية الصغيرة النامية للمزيد من الأخطار الطبيعية.

١١ - وأُبرزت أهمية استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وأُكد على ضرورة الانتقال من التصدي للكوارث إلى بناء القدرة على الوقاية منها. ودعا عدد من المشاركين إلى إقامة نظم للإنذار المبكر والإعلام بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما ذكرت ضرورة إقامة نظم إقليمية لمراقبة المناخ لتحسين رصد تقلباته. ولوحظ أن أمواج تسونامي التي أصابت شرق آسيا قد وحدت العالم وولدت زخما سياسيا ينبغي توظيفه

لمواصلة توسيع نطاق التعاون الدولي لوضع نظم للإنذار المبكر والإعلام في سياق جهود أوسع للوقاية من الكوارث. غير أن أي نظام من هذا القبيل لا بد أن يكون مراعيا للخصوصيات بما يكفي لتلبية احتياجات الدول الصغيرة، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - وأبرزت أهمية حفظ التنوع البيولوجي. فينبغي وضع نظم للمحاسبة عن الموارد الطبيعية، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، لمراعاة القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة.

١٣ - وأكد العديد من المشاركين على أهمية الشراكات في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتطوير التكنولوجيات وبناء القدرات الإدارية على الحد من حالة الضعف وإدارة حالات الكوارث. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لبناء تلك الشراكات والشروع في تطوير التكنولوجيات.

الحد من حالة الضعف عن طريق تسخير الطاقة المتجددة

١٤ - لقد لوحظ أن عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على أنواع الوقود الأحفوري المستورد، وأن هناك حاجة إلى وضع مجموعة من خيارات الطاقة. وتمتلك الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات مهمة لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة، وذلك باختيار المصادر التي تناسب ظروف الدول المعنية. وأشير أيضا إلى ضرورة مراعاة محدودية أسواق الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى إعداد خيارات الطاقة.

١٥ - ورغم أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمدت مجموعة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، فما زال يتعين مواصلة العمل من أجل إنشاء أطر تنظيمية مناسبة وداعمة، وتيسير نقل التكنولوجيا. ولوحظ أن المواقف التقليدية في مجال استخدام الطاقة ما زالت تشكل حاجزا يجب التغلب عليه في سياق إدخال تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - ورغم أن حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة عموما قد ازدادت في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فما زالت ثمة حاجة إلى تعبئة الدعم السياسي اللازم لمواصلة تطويرها كأداة مهمة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وتسخير إمكانات الموارد الطبيعية في مجال إنتاج الطاقة وخفض التكلفة الباهظة لاستيراد الطاقة/الوقود. وتم تسليط الضوء على أهمية الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المتجددة، فضلا عن إبراز أهمية التعاون والشراكة في ميدان تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة وبناء القدرات المالية والبشرية والمؤسسية ذات الصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وسيق عدد من الأمثلة على تكنولوجيات الطاقة المتجددة المعتمدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي موريشيوس، تم توسيع استخدام ثفل قصب السكر الذي ظل مدة طويلة يستخدم لأغراض توليد الطاقة في معامل صناعة السكر اعتمادا على طريقة المزاوجة، ليشمل معامل توليد الطاقة المعتمدة على الفحم، مما يؤدي إلى استبدال الوقود الأحفوري. وقامت حكومة بربادوس بوضع حوافز لتشجيع تركيب نظم تسخين الماء المعتمدة على الطاقة الشمسية بنجاح.

الإجراءات الموصى بمواصلة النظر فيها

١٨ - توصي الحلقة بمواصلة النظر في الإجراءات التالية:

- إنشاء و/أو تعزيز نظم الإنذار المبكر والمعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
- تسخير إمكانات الطاقة المتجددة كمصدر لتخفيض غازات الدفيئة وتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة أكثر استدامة.
- بناء القدرات البشرية والتقنية والإدارية اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية للحد من آثار الكوارث والوقاية منها، بما في ذلك من خلال التعاون والشراكة على الصعيد الدولي.
- الالتزام بالربط بين الجهود والموارد في مجال العمل الإنساني والحد من الكوارث.
- إيلاء عناية خاصة لجوانب الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال المؤتمر العالمي المقبل المعني بالحد من الكوارث المزمع عقده في كوبيه، اليابان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار حالة الضعف والكوارث الطبيعية لبلوغ الأهداف والغايات المنصوص ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- إدراج مسائل الحد من الكوارث في قرارات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

المرفق

كلمة رئيس جمهورية ملديف مأمون عبد القيوم إلى الحلقة الأولى للاجتماع الدولي المنعقد بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

١ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استيقظنا لنعاين الحقيقة المريعة المتمثلة في حالة الضعف التي تميز بيئتنا. فقد اجتاحت أمواج تسونامي التي أحدثها زلزال سومطرة في صبيحة ذلك اليوم جميع أنحاء أرخبيل ملديف في هيجان رهيب، مما أدى إلى خسائر في الأرواح، وتدمير الهياكل الأساسية، وتعطيل الاقتصاد، والقضاء على عقود من الكدح والعمل الشاق لشعبنا. وبالفعل، فقد كانت كارثة تسونامي تلك كارثة غير مسبوقة وشكلت أسوأ جائحة طبيعية بل الجائحة الأولى من نوعها في تاريخ ملديف.

٢ - وقد شرعنا الآن في الأعمال الهائلة المتمثلة في توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، وإعادة بناء حياتنا وأسباب معيشتنا وإعمار بلدنا. وتلك تحدياتٌ جسيمة بالفعل: فقد لقي ٨٢ شخصا حتفهم وما زال ٢٦ آخرين في عداد المفقودين، كما تعين إخلاء ١٣ جزيرة برمتها. وشرد ١٥ ٠٠٠ شخص ونيف، وثمة عدد كبير ممن يواجهون ندرة في الأغذية والمياه. ولقد تعطلت أنشطة السياحة وصيد الأسماك، حيث تعين إغلاق ١٩ من بين ٨٧ منتجعا. وهذه المنتجعات تحتاج إلى إصلاحات كبيرة لإعادة تشغيلها. وفقدت جزر عديدة مراكبها للصيد، مما أدى إلى إتلاف وسيلتها الرئيسية في كسب الرزق. وتقدر الخسائر الكلية بما يفوق بكثير ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة. وبما أننا نركز حاليا على جهود الإغاثة والإصلاح، فإن الفرصة لم تتح لنا بعد لتقييم أثر الكارثة على بيئتنا غير المنيعة. على أن العلامات تنذر بالسوء. ذلك أن نباتات جزيرتنا تموت شيئا فشيئا نتيجة للفيضانات وتسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية. وسيؤدي إتلاف النباتات إلى تفاقم حالة الضعف البيئي التي تَسِم جزيرتنا الصغيرة. والأدهى من ذلك، حسب رأي العلماء، أن خزانات المياه الجوفية العذبة بجزيرتنا الصغيرة قد تحتاج إلى عدة سنوات من الأمطار كي تنتعش وتتجدد وتصبح صالحة للشرب.

٣ - إن كارثة تسونامي تتيح الفرصة للتفكير في حالة ضعف الدول الجزرية الصغيرة وسائر المناطق الساحلية المنخفضة. كما أنها تشكل لحظة لاتخاذ قرار مهم تفاديا لمثل تلك الجوائح أو التقليص من حجم خسائر الكوارث الطبيعية في المستقبل. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تراجعت أمواج تسونامي في غضون ساعات. بيد أن الأمواج والفيضانات

الناجمة عن ارتفاع مستوى البحر من جراء الاحترار العالمي لن تعرف تراجعا. وعندئذ سيكون الضرر متعذرا عن الوصف وسنغدو كلنا لاجئين بيئيين.

٤ - إن بروتوكول كيوطو سيدخل حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، مما سيمكننا من تعزيز التعاون البيئي وتحقيق الأهداف الموضوعة من أجل تخفيض غازات الدفيئة. ويتعين علينا أن نبذل مزيدا من الجهد من أجل حماية بيئتنا العالمية. وليس بروتوكول كيوطو وحده كافيا لمواجهة المستقبل البيئي القاتم لبلداننا.

٥ - لقد أسهمت كارثة تسونامي في توحيد العالم على نحو لم نشهد له مثيلا منذ أمد بعيد. وينبغي تسخير هذه الوحدة من أجل إنشاء الآليات اللازمة لمواجهة الجوائح البيئية في المستقبل. إن هذه الجائحة قد بينت أيضا أن الكوارث البيئية لا تقف عند حدود الأوطان وأنها أشد إضرارا بالدول الجزرية الصغيرة. لقد تأثر ثلاثة عشر بلدا تقع في قارتين اثنتين تأثرا مباشرا بالتسونامي، كما فقدت بلدان أخرى عددا من مواطنيها في الكارثة.

٦ - ولنكن في لحظة الحداد العالمي هذه أكثر إصرارا على إقامة شراكة عالمية في معالجة مشاكل بيئتنا المشتركة. وأتمنى التوفيق للاجتماع الدولي، وآمل أن يزودنا استعراض برنامج العمل بمخطط لمعالجة اهتمامات واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة في القرن الحادي والعشرين.